الضمّة بهذه الحال ومعنى الاختصاص أنّها تزول في قولك رأيت زيدا، وكذا الفتحة تزول في قولك مررت بزيد فكل واحدة منها قد خصّت للدلالة على معنى، فهي تزول بزوال ذلك المعنى، وتأتي صاحبتها الموضوعة للمعنى الثاني وكذلك تأتي الثالثة للمعنى الثالث» [1]. فإن وجدت الحركة وانعدم الاختلاف على النحو المذكور كما هو الشأن في الأسماء أو الأفعال المبنية بطل الحكم بكونها حركة إعراب، ونجد نفس الاستدلال على إعراب الفعل المضارع واخترنا منه الاستدلال على أن النون في الأفعال الخمسة مساوية لحركة الرفع [2].

الشرط الثاني أن يقع الاختلاف في آخر الكلمة.

الشرط الثالث: أن يكون هذا الاختلاف بسبب اختلاف العوامل التي تأتلف معها هذه الكلم، وأغلب هذه العوامل لفظية أي هي كلم أخرى تأتلف مع الكلم المعربة وينشأ عن ائتلافهما تغيّر في أواخر الثانية يكون دالا على معنى مخصوص ويزول بزواله.

ولهذا الشرط الثالث أهمية كبيرة لأن هذا القيد يميّز تغيّر أواخر الكلم المقترن بمعنى، وهو يحصل في أواخر الكلم المعربة أي المركبة مع عواملها، من تغيّر أواخر الكلم الحاصل في المبنيات لتيسير النطق وللفرار من إحداث مقاطع غير موجودة في اللسان العربي.

---

1 المرجع نفسه ج 1 ص 98.

2 المرجع نفسه ج 1 ص 178:

"والنون في هذه الأمثلة الخمسة التي هي يفعلان ويفعلون وتفعلان وتفعلين بإزاء الرفعة في قولك: تفعل، وإذا قيل: إن النون إعراب فالمقصود أنّه يختص بحال الرّفع [لا أن] الحرف يكون إعرابا، ولو جاز ذلك لجاز أن يكون في كل موضع إعرابا، فحكمه على ما تقدّم في الحركات من أن اختصاص الضمّة بقولك: جاءني زيد، هو الإعراب لا الضمة نفسها، ومعنى الاختصاص أنّها لا تثبت في قولك: رأيت زيدا فكذلك اختصاص النون في يفعلان، إعراب لأنّه يسقط في قولك لم يفعلا".